العدد 01
المجلد 11 السنة 2026

الأفاق للدراسات الإقتصادية ISSN: 2571-9769, EISSN: 2602-5051
الصفحات 61ـ77

حوكمة الموارد الطبيعية كآلية لتحقيق الاستدامة في الاقتصادات الريعية: تحليل مقارن للنماذج العربية والدولية

Natural resource governance as a mechanism for achieving sustainability in rentier economies: A comparative analysis of Arab and International models

قواسمية مريم•	مزيان سعيد
جامعة محمد الشريف مساعدية، الجزائر	جامعة محمد الشريف مساعدية، الجزائر
me.gouasmia@univ-soukahras.dz	said.meziane@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2025/12/12 تاريخ القبول: 2026/01/23 تاريخ النشر: 2026/05/30

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور حوكمة الموارد الطبيعية في تحقيق الاستدامة في الاقتصادات الريعية، من خلال تبني نهج تحليلي مقارن للتجارب الدولية الرائدة والعربية بالاعتماد على مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية .

وقد أظهرت النتائج وجود ضعف مؤسسي واقتصادي يحد من فعالية إدارة الموارد في الدول العربية انعكس في تدني التنويع الاقتصادي وارتفاع البطالة والانبعاثات الكربونية؛ بالمقابل أبرزت التجارب الدولية أن ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والتخطيط طويل الأجل يحقق إدارة رشيدة للموارد واستدامة بين الأجيال. وانطلاقا من هذا التحليل المقارن تم اقتراح نموذج عملي لحوكمة الموارد الطبيعية يراعي خصوصية كل دولة من أجل تحقيق أهداف الاستدامة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الموارد الطبيعية، التنمية المستدامة، الاقتصادات الريعية.

تصنيف JEL: Q38، Q1، P48، O13.

Abstract: This study aims to analyze the role of natural resource governance in achieving sustainability in rentier economies, by adopting a comparative analytical approach to leading international and Arab experiences, based on the Natural Resource Governance Index.

The findings reveal institutional and economic weaknesses that hinder effective resource management in Arab countries, as reflected in limited economic diversification, high unemployment, and elevated carbon emissions. In contrast, international experiences demonstrate that embedding principles of transparency, accountability, and long-term planning leads to sound resource management and intergenerational sustainability. Based on this comparative analysis, a practical model for natural resource governance has been proposed to achieve sustainability goals while taking into account the specific context of each country.

Keywords: Natural Resource Governance; Sustainable development; Rentier Economies.
Jel Classification Codes : Q38, Q1, P48, O13.

• المؤلف المرسل: قواسمية مريم

I. تمهيد:

شهدت العقود الأخيرة تحولا متزايدا في الخطاب التنموي العالمي نحو تبني مبادئ الاستدامة كخيار استراتيجي لإدارة الموارد وتحقيق العدالة بين الأجيال. وفي ظل التحديات البيئية والاقتصادية الراهنة برزت مسألة حوكمة الموارد الطبيعية كأحد أهم الآليات التي تمكن الدول من تحقيق الاستخدام الرشيد للثروات الوطنية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارتها بما يضمن تحويلها إلى رافعة للتنمية المستدامة بدل أن تكون مصدرا للتقلبات الاقتصادية أو الهشاشة البنيوية.

وعلى الرغم من الأهمية البالغة لهذا التوجه، فإن العديد من الاقتصادات الريعية وخصوصا في العالم العربي ما تزال تواجه إشكالية بنيوية تتمثل في الاعتماد المفرط على العوائد النفطية والغازية، وضعف تنويع الاقتصاد إلى جانب محدودية الأطر المؤسسية الفاعلة في إدارة الموارد الطبيعية. هذا الواقع جعل من مسألة الحوكمة الجيدة ضرورة ملحة لضمان تحويل العوائد الريعية إلى استثمارات منتجة تدعم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق أثبتت التجارب الدولية الرائدة -مثل تجربة النرويج وتشيلي- أن تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة الموارد الطبيعية عبر أطر مؤسسية قوية، وصناديق سيادية شفافة وسياسات استثمارية رشيدة يمكن أن يُحدث فارقا جوهريا في تحقيق الاستدامة على المدى الطويل؛ وفي المقابل أظهرت العديد من التجارب العربية محدودية النتائج التنموية رغم الوفرة المالية، ما يعكس وجود فجوة حقيقية في قدرات الحوكمة والتخطيط الاستراتيجي. وعليه تعتبر حوكمة الموارد الطبيعية آلية لتحقيق الاستدامة في الاقتصادات الريعية كونها تمكن منظومات الحوكمة الرشيدة من كسر الحلقة الريعية وتعزيز المساءلة في إدارة الثروات بما يحقق التنمية المتوازنة.

إشكالية الدراسة:

ما مدى فعالية حوكمة الموارد الطبيعية في تحقيق الاستدامة في الاقتصادات الريعية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هو دور حوكمة الموارد الطبيعية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصادات الريعية؟
- ما واقع تطبيق حوكمة الموارد الطبيعية في الاقتصادات العربية الريعية؟
- كيف يمكن الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال حوكمة الموارد الطبيعية؟

فرضيات الدراسة:

- تساهم حوكمة الموارد الطبيعية بفعالية في تحقيق الاستدامة في الاقتصادات الريعية من خلال تحسين إدارة العائدات وتعزيز الشفافية وتقليل الهدر والفساد؛
- ضعف تطبيق مبادئ حوكمة الموارد الطبيعية في الاقتصادات الريعية يحد من قدرتها على تحقيق الاستدامة الاقتصادية ويبقيها رهينة للتقلبات في أسواق الموارد؛
- **أهمية الدراسة:**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول قضية محورية تمس جوهر مسار التحول الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصادات الريعية خاصة العربية منها، والتي تتميز باعتمادها المفرط على الموارد الطبيعية

كمصدر رئيسي للإيرادات العامة. حيث تمثل الحوكمة الرشيدة أداة لتقويم إدارة الموارد وتحويلها إلى محرك تنموي مستدام، بدل أن تكون عامل هشاشة اقتصادية. إضافة إلى أهميتها التطبيقية من خلال استخلاص الدروس والسياسات الممكنة من التجارب الدولية الناجحة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف النظرية والعملية، يمكن ذكرها فيما يلي:

- توضيح المفاهيم المتعلقة بحوكمة الموارد الطبيعية والاستدامة في الاقتصادات الريعية؛
- تحليل العلاقة النظرية بين حوكمة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة؛
- عرض أهم النماذج الدولية الناجحة واستخلاص الدروس القابلة للتطبيق عربيا؛
- اقتراح توجيهات وسياسات عملية لتعزيز فعالية الحوكمة وتحقيق الاستدامة في الاقتصادات الريعية.

منهج الدراسة:

بغية الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة والاجابة عن الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن، الذي يتيح تحليل العلاقة بين حوكمة الموارد والتنمية المستدامة إضافة إلى استعراض النماذج الدولية الناجحة في إدارة الموارد الطبيعية ومقارنة بعض التجارب العربية بغية الوصول إلى مقترحات لتعزيز فعالية حوكمة الموارد في تحقيق التنمية المستدامة.

حدود الدراسة:

تركز هذه الدراسة على حوكمة الموارد الطبيعية بوصفها آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دون التوسع في مجالات الحوكمة الأخرى؛ كما شملت الدراسة مقارنة بين نماذج عربية (الجزائر، السعودية والإمارات) ونماذج دولية (النرويج، كندا) إذ امتدت فترة التحليل من سنة 2000 إلى 2024، وهي فترة تميزت بارتفاع الوعي العالمي بقضايا الاستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

الدراسات السابقة:

دراسة (Bellouli & Ahmed Almashyakhy, 2025)**:** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير عوائد الموارد الطبيعية ومؤشرات الحوكمة والعلاقات التفاعلية بينهما على النمو الاقتصادي في عدد من الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا للفترة (2002-2021) وذلك باستخدام نموذج Panel ARDL، وقد تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن عوائد الموارد الطبيعية تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل عندما تكون مؤشرات الحوكمة جيدة أما على المدى القصير فهناك تأثيرات سلبية وليست معنوية عندما لا تضمن مؤشرات الحوكمة.

دراسة (Asongu, Samba, Ekene, & Amarachi O, 2024) **:** تهدف الدراسة إلى التحقق من دور الحوكمة والبنية التحتية كعوامل منوطة لتأثير عوائد الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي لعينة من 110 دولة خلال الفترة 2000-2018 باستخدام نموذج Panel Smooth Transition regression، وقد تم التوصل إلى وجود تأثير سلبي لعوائد الموارد على النمو في الدول ذات مستويات الحوكمة والبنية التحتية المنخفضة أي أن الموارد تمثل لعنة كما أن أغلب الدول الافريقية تقع تحت مستوى عتبة الحوكمة والبنى التحية المحسوب.

دراسة (قمري و جقطة، 2019): تهدف إلى تقييم أداء ممارسات الحوكمة في قطاع النفط الجزائري من خلال ثلاثة مبادئ من مؤشر RGI باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وخلصت النتائج أن جودة تحقيق القيمة غير كاف لضعف الإجراءات والممارسات كما أن إدارة الإيرادات رديئة لغياب الأطر التي تضمن استفادة المواطنين، والبيئة التمكينية متدنية بسبب ضعف المساءلة والشفافية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة بكونها لا تكتفي بتحليل العلاقة التقليدية بين الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية بل تدمج بعد الحوكمة كآلية لتحقيق الاستدامة في الاقتصادات الريعية؛ كما أنها تتبنى منهجا مقارنا يجمع بين التجارب العربية والدولية من أجل بناء إطار تحليلي يربط بين الحوكمة، الريعية والاستدامة مما يمنحها أصالة علمية ويبرز قيمتها في رسم سياسات التنمية المستقبلية في الدول الريعية.

أولا: الإطار المفاهيمي والنظري لحوكمة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة

1. مفهوم حوكمة الموارد الطبيعية ومكوناتها الأساسية

تعتبر حوكمة الموارد الطبيعية من المفاهيم الحديثة التي برزت مع التحولات العالمية نحو الإدارة الرشيدة للثروات الاستخراجية ودمج مبادئ الشفافية والمساءلة في تدبيرها.

1.1 مفهوم حوكمة الموارد الطبيعية

يعرفها معهد حوكمة الموارد الطبيعية بأنها: "مجموعة القواعد والمؤسسات والعمليات التي تنظم كيفية استغلال الموارد الطبيعية وتوزيع عائداتها بما يضمن الشفافية، المساءلة والمشاركة والعدالة بين الأجيال." (Natural resource institute, 2021)

كما تعرف على أنها إضفاء الطابع المؤسسي على قرارات تخصيص واستغلال الموارد بما يعزز المساءلة العامة ويحد من مخاطر الفساد. (عصر و رمضان، 2021)

وعليه فإن حوكمة الموارد الطبيعية لا تمثل مجرد إطار إداري لتنظيم الاستغلال الاقتصادي للموارد، بل هي آلية استراتيجية لتحقيق الكفاءة والاستدامة من خلال فعالية الأطر المؤسسية في إدارة وتوزيع واستثمار الموارد الطبيعية مع مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2.1 مكونات حوكمة الموارد الطبيعية

تتكون حوكمة الموارد الطبيعية من مجموعة مترابطة من المكونات الأساسية، يمكن تصنيفها ضمن ما يعرف بسلسلة القيمة للموارد. وتشمل ما يلي:(Muller & Ameyaw Domfeh, 2017)

- **الإطار القانوني والتنظيمي:** يشمل القوانين المنظمة للملكية والتراخيص والعقود مع المستثمرين؛ ويعد أساسا لضمان الوضوح والعدالة في توزيع الحقوق والواجبات؛
- **الشفافية والإفصاح:** وتشمل نشر البيانات المالية والعقود والجبايات، والالتزام بمعايير EITI التي تعزز ثقة الفاعلين المحليين والدوليين؛

- **المساءلة والرقابة المؤسسية:** عبر مؤسسات رقابية مستقلة كالبرلمان ومجلس المحاسبة ومنظمات المجتمع المدني لضمان إدارة رشيدة للعائدات؛
- **إدارة الإيرادات وتوزيع العائدات:** وهي أكثر المكونات حساسية، إذ تتطلب توازنا بين الاستثمار الحاضر والادخار للمستقل عبر إنشاء صناديق سيادية شفافة؛
- **البعد البيئي والاجتماعي:** ضمان التوازن بين أنشطة الاستخراج واستدامة النظم البيئية وحقوق المجتمعات المحلية، تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة 2030.

2. مفهوم التنمية المستدامة و أبعادها

برز مفهوم التنمية المستدامة كإحدى الركائز الأساسية في الفكر الاقتصادي المعاصر، نتيجة تزايد الوعي بتأثير الأنشطة الاقتصادية على البيئة والمجتمع والحاجة إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الحاضر وحقوق الأجيال القادمة.

1.2 مفهوم التنمية المستدامة

تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، فهي ليست مجرد هدفا بيئيا بل هي منظومة قيم ومؤسسات تعيد توجيه النشاط الاقتصادي نحو الكفاءة في استخدام الموارد، وتحسن توزيع الثروة بما يعزز العدالة الاجتماعية. (حلاسة و طرايش، 2023)

2.2 أبعاد التنمية المستدامة

يتمثل جوهر التنمية المستدامة في الترابط الوظيفي بين الأبعاد الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية حيث لا يمكن تحقيق أحدها على حساب الآخر؛ نذكرها فيما يلي: (نجاتي ، 2017)

- **البعد الاقتصادي:** من خلال ضمان النمو وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد وتحقيق استدامة القاعدة الانتاجية
- **البعد الاجتماعي:** من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية، والحد من الفقر وتحقيق المساواة في توزيع الدخل والفرص
- **البعد البيئي:** عبر المحافظة على النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي، وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية

3. تحليل العلاقة بين حوكمة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة

تشكل العلاقة بين حوكمة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة محورا أساسيا في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، خاصة في سياق الاقتصادات الريعية التي تعتمد على الثروات الطبيعية كمصدر رئيسي للدخل. إذ يتوقف مدى قدرة هذه الاقتصادات على تحقيق التنمية المستدامة على فعالية الأطر المؤسسية في إدارة وتوزيع واستثمار الموارد الطبيعية مع مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ويمكن تحليل هذه العلاقة عبر ثلاث مقاربات رئيسية في الفكر الاقتصادي والسياسي المعاصر فيما يلي:

- **المقاربة المؤسسية:**

توضح هذه المقاربة الدور المركزي للمؤسسات في تحويل الثروة الطبيعية إلى تنمية حقيقية، من خلال مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون. فالمؤسسات القوية قادرة على منع سوء استغلال الموارد وتقليل آثار اللعنة الريعية، وتوجيه العوائد نحو الاستثمار المنتج. (Tsani , 2012)

- **مقاربة الاقتصاد السياسي للموارد:**

تركز هذه المقاربة على العلاقة بين توزيع السلطة السياسية وإدارة الريع. فضعف الديمقراطية وتراكم السلطة في الاقتصادات الريعية يؤديان إلى سوء تخصيص الموارد وهيمنة النخب على القرار الاقتصادي مما يعيق تحقيق التنمية. (Ross, 2012)

- **المقاربة البيئية المؤسسية:**

تحاول هذه المقاربة الربط بين الحوكمة البيئية والاستدامة عبر سياسات متكاملة تضمن الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية. حيث لا تقتصر حوكمة الموارد على إدارة العوائد المالية بل تشمل أيضا الإدارة البيئية للموارد بما يضمن التوازن الإيكولوجي وحماية النظم الحيوية. (Duit،2014)

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الاقتصادات الريعية يستوجب إصلاحا مؤسسيا عميقا يدمج بين الشفافية والمساءلة البيئية ضمن منظومة الحوكمة العامة.

ثانيا: حوكمة الموارد الطبيعية و انعكاساتها على الدول العربية الريعية

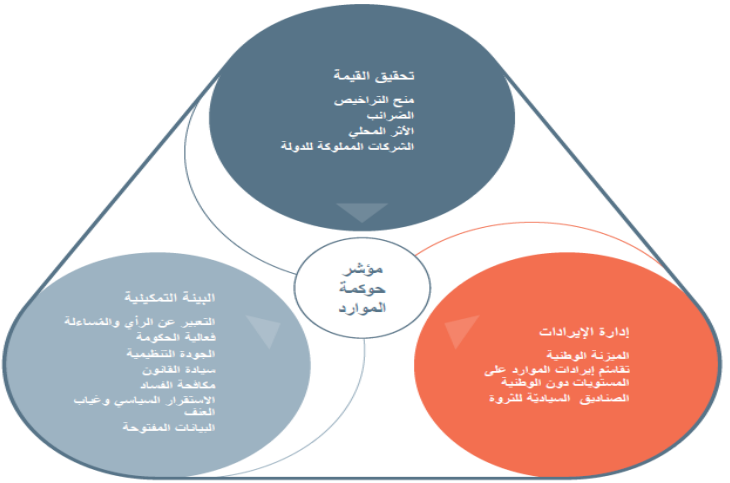
1. و اقع حوكمة الموارد الطبيعية في الدول العربية الريعية:

تعد حوكمة الموارد الطبيعية من المحددات الجوهرية لقدرة الاقتصادات الريعية على تحقيق التنمية المستدامة، فضعف الشفافية والمساءلة في إدارة الثروات الطبيعية غالبا يؤدي إلى سوء تخصيص العائدات واستمرار التبعية للموارد الأحفورية. وفي هذا الإطار يستخدم مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية (RGI) كأداة معتمدة دوليا لتقييم مدى فعالية الحكومات في إدارة الثروات النفطية والمعدنية.

1.1 تعريف مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية

يعتبر مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية (RGI) الذي يصدر عن معهد حوكمة الموارد الطبيعية (Natural Resource Governance Institute-NRGI) أحد أهم الأدوات التحليلية الدولية لقياس جودة إدارة الموارد الطبيعية في الدول الغنية بالموارد. ويعتمد المؤشر على تقييم شامل لثلاثة محاور أساسية يمكن إبرازها في الشكل الموالي:(يعقوبي , بدون سنة نشر)

الشكل 2: مكونات مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية



المصدر: شرف الدين يعقوبي، ص16

ويتم حساب مؤشر حوكمة الموارد من خلال منح درجة من 0 إلى 100 لمؤشرات الفرعية المكونة له، ثم تحسب الدرجة الاجمالية كمعدل مرجح للأبعاد الثلاثة. حيث تشير القيم الأعلى إلى أداء أفضل في الحوكمة والشفافية للموارد.

2.1 تقييم أداء بعض الدول العربية حسب مؤشر (RGI 2021)

تختلف الدول العربية الريعية في إدارة مواردها الطبيعية وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في هذا المجال، ويمكن تقييم أداء بعض الدول العربية الريعية من خلال مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية (RGI) من خلال الجدول الموالي:

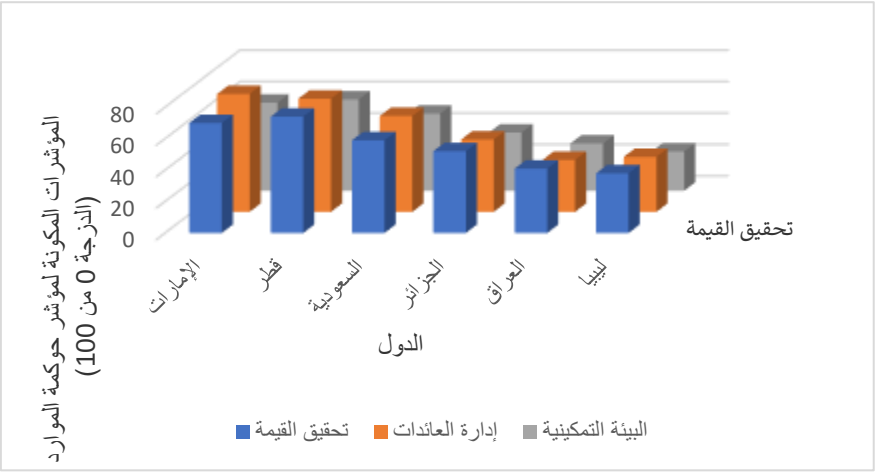
الجدول 1: أداء بعض الدول العربية الريعية حسب مؤشر (RGI 2021)

الدولة	الدرجة الإجمالية	تحقيق القيمة	إدارة العائدات	البيئة التمكينية	الترتيب العالمي
الإمارات	67	70	75	56	10
قطر	68	74	72	58	9
السعودية	56	59	61	49	22
الجزائر	45	52	46	37	35
العراق	36	41	33	30	45
ليبيا	33	38	35	25	50

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على تقرير معهد حوكمة الموارد الطبيعية 2021.

ويمكن توضيح المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر حوكمة الموارد الطبيعية الخاصة بكل دولة من خلال الشكل التالي:

الشكل 3: أداء الدول العربية الريعية حسب الأبعاد الثلاثة لمؤشر حوكمة الموارد الطبيعية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على تقرير معهد حوكمة الموارد الطبيعية 2021.

من خلال النتائج المسجلة في الجدول رقم 1 الذي يظهر أداء الدول العربية وفق مؤشر حوكمة الموارد وكذا أبعاد هذا الأخير المبينة في الشكل رقم 3، نلاحظ وجود تباين واضح لأداء الدول العربية الريعية في إدارة ثرواتها النفطية والمعدنية، حيث تراوحت القيم الاجمالية بين 68 نقطة في قطر و33 نقطة في ليبيا، أي بفارق يتجاوز 35 نقطة وهو ما يعكس تفاوتا عميقا في مستوى النضج المؤسسي والشفافية المالية. كما يلاحظ أن متوسط المؤشر في المنطقة لا يتجاوز 51 نقطة وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 60 نقطة، مما يدل على استمرار محدودية الإصلاحات الهيكلية في معظم الاقتصادات الريعية.

كما نلاحظ أيضا أن قطر والإمارات تتقدم نسبيا في إدارة الموارد وتعزيز كفاءة المؤسسات المالية، حيث يسجلان أعلى الدرجات في بعدي تحقيق القيمة وإدارة العائدات (بين 70 و75 نقطة)، نتيجة تحسن آليات منح التراخيص وتنظيم العقود النفطية، إضافة إلى التطوير المستمر لصناديق الثروة السيادية التي تعتمد قواعد إفصاح متقدمة. إلا أن أداؤهما في البيئة التمكينية يبقى دون المستوى (حوالي 56-58 نقطة) بسبب محدودية حرية الوصول إلى المعلومات وضعف المشاركة المجتمعية في الرقابة على العائدات.

أما السعودية فتأتي بدرجة إجمالية 56 نقطة، وهو أداء متوسط يعكس مزيجا من التقدم الهيكلي والتحديات المؤسسية. فقد تحسن مؤشر تحقيق القيمة وإدارة العائدات بفضل الإصلاحات المدرجة ضمن رؤية 2030، خاصة فيما تعلق بإعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة وتعزيز الشفافية في قطاع الطاقة؛ غير أن الأداء في البيئة التمكينية ما يزال ضعيفا نسبيا مما يحد من فعالية الجهود الإصلاحية.

وفي المقابل تظهر الجزائر والعراق وليبيا أداء متدنيا في جميع أبعاد المؤشر، ويعزى هذا الضعف إلى هيمنة الدولة على قطاع الطاقة، وتعدد مراكز القرار وضعف استقرارية الأجهزة الرقابية؛ ففي الجزائر تظل البيروقراطية وضعف التنويع الاقتصادي من أبرز العوائق أمام تحقيق الشفافية في إدارة العائدات رغم محاولات تحديث الإطار القانوني. أما في العراق وليبيا فإن تدهور الوضع السياسي وتشتت السلطات وغياب البيانات المالية الدقيقة أدت إلى إضعاف جميع مكونات الحوكمة خاصة البيئة التمكينية.

عموما يظهر هذا التحليل أن الأداء الأضعف يكمن في البيئة التمكينية في جميع الدول العربية، إذ سجل أغلبها درجات دون 50 نقطة ما يعكس استمرار الفجوة في تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة. وتؤكد دراسات حديثة أن الانخفاض المستمر في هذا البعد يرتبط مباشرة بتراجع كفاءة إدارة العائدات النفطية وتنامي ظاهرة "لعنة الموارد".

2. انعكاسات ضعف حوكمة الموارد على التنمية المستدامة في الدول العربية الريعية

أظهرت نتائج تحليل بيانات مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية أن الدول العربية الريعية تعاني من فجوة واضحة في حجم الثروة الطبيعية ومستوى التنمية المحقق. وتتجلى هذه الفجوة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية للتنمية المستدامة: الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي؛ إذ تتأثر كلها بضعف فعالية الحوكمة والشفافية في إدارة العائدات الريعية.

- **البعد الاقتصادي:**

من أجل قياس هذا البعد تم اختيار مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعكس مدى توظيف العائدات الريعية في تنويع الاقتصاد وخلق الثروة المستدامة. والجدول الموالي يبين احصائيات هذا المؤشر في بعض الدول العربية ومقارنته بمؤشر حوكمة الموارد الطبيعية.**(worldbank.org, 2024)**

الجدول 2: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقابل مؤشر RGI في الدول العربية

الدول	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2023بالدولار الأمريكي)	مؤشر RGI
الإمارات	53,76	67
قطر	84,90	68
السعودية	31,95	56
الجزائر	4,14	45
العراق	5,76	36
ليبيا	6,58	33

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات (worldbank.org, 2024)

يتضح من خلال الاحصائيات المسجلة أن الدول ذات حوكمة موارد قوية نسبيا (الإمارات، السعودية) تحقق مستويات أعلى من الناتج الفردي نتيجة استقرار السياسات وتوجيه جزء من الإيرادات نحو البنية التحتية

والتنويع. بينما الدول ذات حوكمة موارد ضعيفة (الجزائر، العراق، ليبيا) تعاني من تبعية مفرطة للمحروقات وضعف التنويع الاقتصادي، ما يحد من نمو الدخل الفردي.

- **البعد الاجتماعي:**

من أجل تقييم هذا البعد تم اختيار معدل البطالة كأحد أهم المؤشرات التي تبرز كفاءة استخدام الموارد في خلق فرص عمل مستدامة.

الجدول 3: معدلات البطالة في الدول العربية لسنة 2024

الدول	معدل البطالة (2024)	ملاحظات
الإمارات	%2,1	سوق عمل منفتح وتنوع اقتصادي نسبي
قطر	**%O,13**	بطالة شبه معدومة بفضل السياسات الريعية التوظيفية
السعودية	%3,9	برامج تنموية فعالة حسب رؤية 2030
الجزائر	**%12,7**	ضعف استيعاب سوق العمل وغياب التحفيز الاستثماري
العراق	**%15,5**	ارتفاع البطالة الهيكلية وضعف مؤسسات الحوكمة
ليبيا	**%18**	هشاشة اقتصادية وتبعية للقطاع النفطي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

تظهر مستويات البطالة المحققة في الدول العربية المبينة في الجدول أعلاه أن ضعف حوكمة الموارد الطبيعية يؤدي إلى قصور في توزيع الريع وإدارة الإنفاق العام، مما ينتج عنه بطالة مرتفعة وهيمنة القطاع العام على سوق العمل، كما في الجزائر والعراق وليبيا؛ وفي المقابل نلاحظ انخفاض البطالة في الخليج يعكس جزئيا قدرة مؤسساتها على إدارة العائدات بشكل أكثر كفاءة رغم استمرار الاعتماد على العمالة الأجنبية.

- **البعد البيئي:**

يمكن قياس البعد البيئي من خلال حجم الانبعاثات الكربونية الوطنية (البصمة الكربونية) والمبينة في الجدول التالي:**(worldmeter, 2022)**

الجدول 4: البصمة الكربونية في الدول العربية لسنة 2022

الدول	الانبعاثات الكلية من CO_2 (طن) 2022
الإمارات	218.799.350
السعودية	607.907.500
الجزائر	177.079.430
العراق	193.836.310
ليبيا	62.743.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات(Worldometer, 2022)

نلاحظ من خلال النتائج المحققة أن الدول التي تتمتع بحوكمة موارد أفضل نسبيا مثل السعودية والإمارات تمتلك بصمات كربونية عالية جدا، مما يدل أن حجم الإنتاج والاستهلاك الطاقوي يترجم إلى تأثير بيئي كبير. وهو ما يترجم عدم دمج سياسات بيئية واضحة ضمن إدارة الموارد.

وبالمقابل نلاحظ أن الدول ذات حوكمة موارد ضعيفة (الجزائر، العراق، ليبيا) حققت بصمة كربونية معتبرة بسبب حجم الاستهلاك والطاقة المستخدمة، ويظهر أن الاستدامة البيئية تهمش في أولويات السياسة العامة. أي أن الدول التي لا تضع رقابة بيئية صارمة أو سياسات لخفض الانبعاثات أو تبني طاقة نظيفة ستسجل بصمات كربونية مرتفعة مقارنة بحجمها الاقتصادي أو السكاني. وهو ما يمثل اختلالا بيئيا واضحا.

ثالثا: التجارب الدولية في مجال حوكمة الموارد الطبيعية: نحو نموذج مقارن للاستدامة

1 أبرز النماذج الرائدة في مجال حوكمة الموارد الطبيعية

تظهر التجارب الدولية أن نجاح الدول في إدارة مواردها الطبيعية لا يرتبط فقط بحجم الثروة أو مستوى الدخل، بل بمدى قوة المؤسسات الحاكمة وجودة الإطار التشريعي والمالي الذي يوجه استغلال الموارد نحو التنمية المستدامة. ومن أبرز النماذج التي استطاعت تحويل الريع إلى تنمية طويلة الأمد نذكر ما يلي:

1,1النرويج: نموذج الشفافية والاستدامة عبر الصندوق السيادي

تعد النرويج التجربة الأكثر نضجا في حوكمة الموارد الطبيعية على المستوى العالمي، ويمكن تلخيص أهم الاستراتيجيات المساهمة في نجاحها من خلال النقاط التالية:

- **الإطار التشريعي والمؤسسي**: تطبق النرويج معايير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) بتميز حيث حصلت مؤخرا على درجة 100/87,5 كمقياس للشفافية والمشاركة المجتمعية والمؤسسات المستقلة. كما لديها قاعدة قانونية واضحة لفصل أدوار الجهات التنظيمية والمستثمرة؛ (EITI.org, 2023)
- **آليات مالية:** من خلال انشاء صندوق سيادي مع قاعدة إنفاق لا تتجاوز 3% من القيمة الاجمالية للصندوق وهو ما يعرف بقاعدة الانفاق الهيكلي؛
- **البعد البيئي والمجتمعي:** تتفوق النرويج في Green budgeting أي إدماج الاعتبارات البيئية في الميزانية العامة، فهي تشارك بانتظام تقارير تفصيلية عن التصريحات البيئية وعوائد الشركات الاستخراجية مما يزيد من المساءلة.

بفضل هذه الاستراتيجيات حافظت النرويج على استقرار اقتصادي وحققت نمو قوي غير نفطي ومستوى معيشة مرتفع مع بصمة بيئية منخفضة.

2,1بوتسوانا: من موارد غير نفطية إلى إدارة عوائد شفافة

رغم محدودية مواردها مقارنة بالدول النفطية، تعد بوتسوانا من أنجح الدول الافريقية في حوكمة الثروات الطبيعية خاصة عوائد الألماس. ويمكن إبراز أهم السياسات التي انتهجتها من خلال النقاط التالية: (imf.org, 2025)

- **الإطار التشريعي والمؤسسي:** وضع سياسة مؤسسية صارمة تقوم على الشراكة بين الدولة وشركات الاستخراج، مع شفافية جيدة في مشاركة السياسات العامة وعقود التعدين؛
- **آليات مالية:** أسست صندوق الادخار الوطني"Pula Fund" لاستثمار ما تبقى من إيرادات بعد تغطية النفقات الأساسية، مع توجيه الفوائض إلى البنية التحتية والتعليم؛
- **البعد البيئي والمجتمعي**: تصنف بوتسوانا ضمن أعلى عشر دول إفريقية في مؤشرات الشفافية المالية، كما توجه الفوائض المالية للاستثمار في المدارس والمستشفيات والبنى التحتية النظيفة.

من خلال السياسات الواضحة تمكنت بوتسوانا من تحقيق نمو اقتصادي مستمر خلال العقد الأخير وحافظت على الاستقرار المالي رغم تغير أسعار الألماس عالميا، كما تمكنت من تحسين مؤشرات التنمية البشرية.

3.1 تشيلي: نموذج الحوكمة المالية لقطاع النحاس وتجنب لعنة الموارد

تعتبر تشيلي من أكبر مصدري النحاس عالميا، وقد واجهت تقلبات حادة في أسعاره خلال العقود الماضية. وتفاديا لمثل هذه التقلبات وضعت الحكومة إطارا ماليا متطورا يقوم على الإنفاق الهيكلي وانشاء صندوق استقرار مالي. نلخص سياسات التجربة في النقاط التالية:(identecsolutions, 2023)

- **الإطار التشريعي والمؤسسي**: تم وضع إجراءات تنظيمية قوية لقطاع النحاس بما في ذلك قوانين التعدين، شفافية العقود، انشاء صندوق استقرار مالي؛
- **آليات مالية:** عبر تأسيس صندوق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ليخزن الفوائض خلال فترات الأسعار المرتفعة، واستخدامها في تغطية العجز خلال فترة انخفاض الأسعار. مما يحمي الانفاق العام من الصدمات.
- **البعد البيئي والمجتمعي:** استثمار جزء من عوائد النحاس في برامج اجتماعية وصحية، إلى جانب نشر بيانات الإيرادات والتراخيص مع تقارير مفتوحة وشفافة كما تحظى المشاريع البيئية بمراقبة صارمة لتقييم الأثر البيئي.

من خلال الاستراتيجيات المتبعة تمكنت حكومة تشيلي من تحقيق استقرار مالي أفضل وخفض العجز المالي وتنويع اقتصادي معتبر بفضل استثمار العوائد في مجالات أخرى، إضافة إلى تحقيق مؤشرات مرتفعة في تنمية الموارد البشرية.

2 مقارنة بين التجارب العربية في مجال حوكمة الموارد الطبيعية

تشهد الدول العربية تفاوتا واسعا في سياسات حوكمة الموارد. بعضها نجح نسبيا في بناء أطر مؤسساتية متينة بينما لا يزال البعض الآخر يعاني من ضعف الشفافية وغياب القواعد المالية وتذبذب الاستراتيجيات التنموية. وفيما يلي مقارنة موجزة لبعض التجارب العربية الريعية في مجال حوكمة الموارد الطبيعية.

الجدول 5: مقارنة بين الدول العربية في مجال حوكمة الموارد

الدول	السياسة المنتهجة في حوكمة الموارد	تأسيس صندوق سيادي وإسمه	درجة RGI (آخر تقييم متاح)	النتائج
الكويت	إدارة مركزية للعائدات عبر	نعم (KIA)	59 درجة	صندوق منظم يوفر

	مؤسسة حكومية استثمارية قوية، آليات ادخار للأجيال			مرونة مالية ويعزز الادخار على المدى الطويل لكن التنويع الاقتصادي لا يزال محدودا
الإمارات	استراتيجيات سيادية استثمارية خارجية ومحلية، سياسات تنويع اقليمية	نعم (ADIA, Mubadala)	67	صناديق كبرى واستثمارات استراتيجية تدعم التنويع، وأداء مؤسسي وشفافية أعلى من المتوسط الإقليمي
السعودية	إصلاحات مالية وهيكلية (رؤية 2030) وتحويل دور الدولة عبر PIF كأداة تنويع واستثمار	نعم (PIF)	56	صندوق قوي واستراتيجي لكن البيئة التمكينية والشفافية يحتاجان مزيدا من التعميق
الجزائر	إدارة تقليدية للعائدات: سيطرة الدولة على قطاع المحروقات؛ غياب فعال لصندوق موثوق	لا يوجد (صناديق إقليمية غير فعالة وموقوفة)	33	حوكمة ضعيفة واعتماد مفرط على الريع ونقص الادخار طويل الاجل وضعف التنويع
العراق	تقسيمات سياسية تحد من فعالية آليات الحوكمة؛ صناديق وتدخلات غير كافية	قيد التنظيم وغير فعال	38	هشاشة اقتصادية وسياسية تؤثر سلبا على الشفافية وإدارة العائدات
ليبيا	انهيار مؤسسي وانقسام إداري أثر سلبا على إدارة النفط والعائدات	محدود ومقسم	33	بيئة تمكينية منهارة تعيق سياسات الحوكمة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير معهد حوكمة الموارد الطبيعية

من خلال نتائج الجدول أعلاه نستنتج أن وجود أداة (مثل الصندوق السيادي) ضروري لكنه لا يكفي لنجاح وفعالية حوكمة الموارد الطبيعية، إذ يتطلب ذلك وجود ترابط قوي بين الأداة والقواعد والبيئة التمكينية (أطر قانونية، شفافية العقود، استقلالية الرقابة، اشراك المجتمع المدني).

3 نحو نموذج مقارن للاستدامة في إدارة الموارد

تبرز التجارب الدولية الرائدة أن تحقيق الاستدامة في إدارة الموارد الطبيعية يتطلب نموذجا مؤسسيا متكاملا يركز على التوازن بين الشفافية، الحوكمة المالية، الاستقلالية المؤسسية والالتزام البيئي.

وبناءا على ما جاء في تحليل التجارب الدولية ومقارنة التجارب العربية، يمكن صياغة نموذج مقارن يركز على الخصوصيات الاقتصادية والسياسية للدول العربية، الذي يقوم على الركائز التالية:

- **الركيزة المؤسسية:** فصل واضح بين الجهة المالكة والمنظمة والمستثمرة للموارد، عبر إنشاء هيئات مستقلة للرقابة والإدارة وضمان المساءلة؛
- **الركيزة المالية:** من خلال تبني قاعدة إنفاق وادخار واضحة توجه جزءا من الفوائض نحو صناديق سيادية أو صناديق استقرار مالي مع تخصيص نسبة من العوائد للاستثمار المنتج والابتكار؛
- **ركيزة الشفافية والمسالة:** الالتزام بنشر العقود والبيانات المالية وفق معايير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)، وانشاء بوابة بيانات مفتوحة تمكن المجتمع من الرقابة الفعالة والمساءلة؛
- **الركيزة البيئية:** دمج البعد البيئي ضمن سياسات الحكومة من خلال توجيه جزء من العوائد الريعية إلى مشاريع الطاقات المتجددة، مع الالتزام بسياسات الحد من البصمة الكربونية.

وحتى لا تبقى هذه الركائز حبيسة الطرح النظري، يستوجب الأمر بلورة خارطة طريق تنفيذية تترجم مبادئ النموذج إلى ممارسات ملموسة خلال فترة زمنية مضبوطة كما يلي:

- **المرحلة الأولى:** (قصيرة المدى-سنة واحدة)

إعداد تشخيص مؤسسي شامل للقطاع الريعي، وإصدار أطر قانونية لحوكمة الموارد، وانشاء لجنة وطنية انتقالية لمتابعة التنفيذ.

- **المرحلة الثانية: (متوسطة المدى من 2 إلى 4 سنوات)**

تأسيس الهيئات التنظيمية، تفعيل قواعد الانفاق والادخار؛ إضافة إلى إطلاق صندوق سيادي وفق معايير الحوكمة العالمية.

- **المرحلة الثالثة: (طويلة المدى من 5 سنوات فأكثر)**

ربط سياسة الانفاق بالتحول الطاقوي والاستثمار الأخضر، وإطلاق آليات لتقييم الأداء المؤسسي والبيئي.

II. الخلاصة:

أظهرت الدراسة أن حوكمة الموارد الطبيعية تمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصادات الريعية العربية، إذ تمكن من إدارة فعالة وعادلة للثروات بما يضمن استدامة النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة. غير أن محدودية تبني أطر الحوكمة الفعالة لا تزال تحد من تحقيق هذه الغاية.

نتائج الدراسة:

تم التوصل في هذه الدراسة إلى جملة النتائج التالية

- الدول التي تبنت آليات فعالة لحوكمة الموارد (كالصناديق السيادية، شفافية العقود، الرقابة المستقلة) أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي طويل الأمد؛
- انعكس ضعف حوكمة الموارد في الدول الريعية في هشاشة التنويع الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد الانبعاثات الكربونية؛
- أثبتت التجارب الدولية الرائدة أن الشفافية والمساءلة وتخصيص العوائد الريعية للاستثمار في رأس المال البشري يمثل ركائز جوهرية لاستدامة الموارد؛
- غياب التنسيق بين السياسات المالية والبيئية في الدول العربية ساهم في تآكل الثروة الطبيعية وتضاؤل فرص التحول الطاقوي.

توصيات الدراسة:

من خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة تم اقتراح جملة من التوصيات التالية:

- تعزيز الإطار المؤسسي عبر إنشاء هيئات وطنية مستقلة لحوكمة الموارد وتفعيل مبدأ المساءلة؛
- الإدارة الفعالة للعوائد من خلال توظيفها في مشاريع تنموية متنوعة؛
- تفعيل الصناديق السيادية كآلية لتوجيه الإيرادات نحو الاستثمار المنتج والمستدام؛
- تعزيز الشراكات الدولية لنقل الخبرة والتكنولوجيا في إدارة الموارد الطبيعية ومشاريع التحول الطاقوي.

آفاق الدراسة:

على ضوء النتائج المتوصل إليها، تفتح هذه الدراسة آفاقا واسعة للدراسات المستقبلية لتشمل تحليلا قياسيا لأثر مؤشرات حوكمة الموارد الطبيعية على الأداء الاقتصادي والبيئي، مع مقارنة ديناميكية بين الدول العربية والدول الأخرى، واستشراف دور التحول الطاقوي في إعادة تشكيل أنماط الحوكمة المستقبلية في الاقتصادات الريعية.

الاحالات والمراجع:

- **المؤلفات:** المؤلف(ة)، عنوان الكتاب، الناشر، (مكان النشر: الناشر، سنة النشر)، الصفحة.

- Ross, M. (2012). *The oil curse:How petroleum wealth shapes the development of nations.* Princeton University Press: STU-Student edition.
- Duit, A. (2014). *State and environment: The comparative study of environmental governance.* Cambridge University: Andreas Duit. Récupéré sur http://www.undp-aciac.org/publications/Transparenc

- **المقالات:** المؤلف(ة)، عنوان المقال، اسم المجلة، المجلد، العدد، السنة، الصفحة.

- Bellouli, M., & Ahmed Almashyakhy, A. (2025). Impact of natural resource rent and governance on economic growth in major MENA Oil-producing countries. *Journal Energies, Vol 18*(Issue 8). doi:https://doi.org/10.3390/en18082066
- Muller, K., & Ameyaw Domfeh, K. (2017). Institutional assessement in natural resource governance: Aconceptual owveriew. *Forest policy and economics, Vol 74*, 4,5. doi:https://doi.org/10.1016/j.forpol.2016.10.006
- Tsani , S. (2012). Natural resources, governance and institutional quality: The role of resource funds. *Resource policy, Vol 38*, 183. doi:dx.doi.org/10.1016/j.resourpol.2012.11.001
- حلاسة , ه & .,طرايش, م .(2023) .دور إدارة الموارد الطبيعية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر *Revue* (2021-2000). *Algerienne d'Economie et gestion, المجلد 17* (العدد 2), 46.
- زينة قمري، و سناء جقطة. (2019). تقييم جودة حوكمة قطاع النفط في الجزائر على ضوء تحليل نتائج مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية (RGI). *مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 3*(العدد 2).
- عصر, أ & .,رمضان, ر .(2021) .التقييم المحاسبي لآليات حوكمة الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع البترول مع دراسة ميدانية .*مجلة البحوث المالية والتجارية ,المجلد 22*(العدد 1), 386.

- **مو اقع الانترنيت:**

- worldbank.org. (2024). Consulté le 09 08, 2025, sur http://worldbank.org/: https://data.worldbank.org/
- worldmeter. (2022). Consulté le 09 12, 2025, sur www.worldmeters.info/fr/: http://www.worldmeters
- imf.org. (2025, January 27). Consulté le 09 14, 2025, sur http://www.imf.org: https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sp012705
- EITI.org. (2023, April 25). Consulté le 09 10, 20255, sur http://eiti.org: http://eiti.org/board-decision/2023-18
- identecsolutions. (2023, April 10). Consulté le 09 12, 2025, sur www.identecsolutions.com: https://www.identecsolutions.com/news/chile-mine-disaster-how-mining-in-south-america-changed

- Natural resource institute. (2021, 09 Dec). Récupéré sur resourcegovernance.org: https://development.resourcegovernance.org/
- Asongu, S., Samba, D., Ekene, E., & Amarachi O, O. (2024). The role of governance and infrastructure in moderating the effect of resource rents on economic growth. African Governance and Development Institute (AGDI). Récupéré sur https://hdl.handle.net/10419/303209
- نجاتي , ح .(2017) .*دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الانتاج والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية في مصر (سلسلة قضايا التخطيط والتنمية* .القاهرة: معهد التخطيط القومي.
- يعقوبي , ح) .بدون سنة نشر-http://www.undp :Récupéré sur http://www.undp-aciac.org .*undp-aciac.org*. (aciac.org/publications/Transparenc